أي مشروع حديثي

للحافظ ابن القطان الفاسي؟

د. محمد بنكيران

ملخص البحث

المقصود الأساس من هذا العرض – طبقاً للصيغة التي عليها عنوانه – إثارة سؤال منهجي حول المشروع الحديثي للحافظ الناقد ابن القطان الفاسي – رحمه الله –، وذلك بغرض تعديل مسار البحوث العلمية حينما تتعلق بنوابغ العلم والفكر في الأمة.

فقد دأب أمثال هؤلاء على البحث ضمن مشروع واسع وواضح، وبرنامج علمي طموح ورائد، وإن لم يحددوا طبيعته ولا ملامحه؛ الأمر الذي يفرض على الدارسين استكشاف ذلك بكيفية تتيح الاستفادة من المنهجية والرؤية، إضافةً إلى ما يتصل بصميم العلم، وتفتح الباب أمام آفاق واعدة من البحوث والدراسات الجادة والقويمة.

والعرض بهذه الكيفية وبناءً على هذا هو قراءة خاصة في شخصية ابن القطان وآثاره العلمية.

وفي سياق التعرف على مشروعه الحديثي نذكر أولاً أن هذا الإمام تميز بحس نقدي فريد أهله؛ لأن يكون في مجال علوم السنة الذي هو مجال عرضنا على وجه الخصوص من أهل الاجتهاد في قواعد الحديث النظرية وفي صناعته أيضاً نظرياً وتطبيقياً، ومن ثم كان أول معلم في مشروعه هو إعادة النظر فيما هو موجود من القواعد والأحكام النقدية انطلاقاً من قاعدة عدم التسليم بكل شيء، وهنا يأتي كتابه الفذ الشهير بيان الوهم والإيهام، وتلك أهم سمات الناقد.

والكتاب يمثل بحق سبقاً في نقد أحاديث الأحكام تبعه فيه كثيرون، ورائداً في المزج بين بيان القواعد النظرية وتطبيق الصناعة الحديثية وما كان الأمر كذلك في السابق.

والمعلم الثاني : اتجاهه إلى التصنيف في جمع الصحيح من الحديث بناءً على نظرياته هو واجتهاداته ، وهذا المعلم يكمل السابق لأن من يقتصر على نقد الآخرين لا يكون في الواقع

مؤسساً لشيء، وفي هذا الإطار ألف كتاب النظر في أحكام النظر الذي يمكن اعتباره جمعاً لكل الأحاديث المتعلقة بالنظر مع بيان درجتها، ثم ألف كتاباً في صحيح الحديث بحذف الأسانيد وهو شكل رائع من أشكال تطوير هذا المشروع.

وأما المعلم الثالث فهو بناء تصور جديد يصحح السائد في طريقة التعامل مع السنة النبوية والسعي إلى الانتقال إلى وضع جديد في هذا الباب استثماراً لما سبق من جهود إضافية انصبت على التركيز على السنة النبوية في مقابل الفقه المذهبي الضيق.

هذا وقد قام هذا المشروع المتكامل لدى ابن القطان على مرتكزات أساسية أهمها: التجديد والتحقيق والتوثيق والتدقيق.

وبهذا يكون ابن القطان قد فقه نوع الخدمة التي تحتاجها السنة في عصره، ومثله في ذلك مثل الرواد الأوائل من علمائها الذين كانوا يتوارثون خدمتها على النحو الذي تتطلبه جيلاً عن جيل كأنهم شخص واحد.

الباحث في سطور

- **الدكتور**: **محمد بنكيران** :

  - أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة.
  - حاصل على دبلوم الدراسات العليا من كلية الآداب بالرباط في موضوع الإمام الزهري وأثره في الدراسات الحديثية .
  - دكتوراه الدولة في الدراسات الإسلامية من نفس الكلية في موضوع: "الإمام محمد بن إسماعيل البخاري: منهجه في الصحيح، وضوابط التصحيح على شرطه".
  - عضو بالمجلس العلمي المحلي لمدينة العرائش، وبعدد من الهيآت والجمعيات العلمية بالمغرب وخارجه .

- **من أعماله العلمية** :

  - كتاب ومضات من المعجزات النبوية (مطبوع).
  - كتاب الرعاية الأسرية، المبادئ العامة والقواعد الأساسية (مطبوع).
  - تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة، (مطبوع) .
  - وعدد من المقالات بمختلف المجلات والدوريات في أكثر من مجال.
  - شارك في العديد من الندوات والتظاهرات العلمية والبرامج التلفزية.
  - ويشرف على الكثير من الرسائل والأطروحات الجامعية.

تقديم

أ – ليس يخفى على أحد ما يكتسيه العلم في الإسلام من الأهمية الكبيرة والقيمة العظمى، نظراً لكونه المؤهل الأساس لوظيفة الاستخلاف، على النحو الذي ترعى فيه المكوَّنات، وتصان فيه المقدَّرات – بما هي أمانات – من أي إضرار أو إتلاف أو عبث ؛ الأمر الذي يجعل سلامة الحياة الإنسانية منوطة بمستوى المعارف والعلوم المحصلة، ورقيها مشروطاً بمدى الاستفادة منها في هذا الاتجاه.

ولا غرو أن تكون العلوم الشرعية أشرف العلوم على الإطلاق وأعلاها؛ نظراً لارتباطها بالوحي الذي جعل الدلالة على مفاتيح السعادة في الحياتين الدنيوية والأخروية أعظم مقاصده ومنتهاها.

ويبقى لكل علم بعد ذلك حظ من هذا الشرف يزيد أو ينقص على قدر اتصاله بتلك الأهداف والعمل تحت مظلتها وإسهامه في تحقيقها.

وتطالعنا السنة في هذا الباب بمنظومة متكاملة وشاملة من المفاهيم والتعليمات التي هي في حقيقتها توضيح لمفاهيم القرآن، وبيان وشرح لتعاليمه ليس إلا، لكن بكيفية لا يمكن الاستغناء عنها بتاتاً إلى الدرجة التي عبر عنها الإمام الشافعي بقوله: "القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن".

ومن ثم كان الاشتغال بالسنة النبوية معدوداً لدى العلماء من أشرف ما ينبغي الاشتغال به؛ ولأنها الأصل الذي تتفرع عنه سائر العلوم.

وقد نتج عن هذا الاشتغال الذي يعود تاريخه إلى نشأة الرواية في الإسلام أنواع شتى من العلوم والمعارف، وضروب لا تكاد تحصر من الفنون والمناهج، غايتها أمران هما في حقيقة الأمر جماع العلوم بأسرها وهما: توثيق المنقول عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومحاولة فهمه والتفقه فيه.

واتسم عمل العلماء في هذا الإطار بتسلسل وتراكم، حيث كان كل جيل من العلماء يلي المهمة بناءً على الوضع الذي آل إليه أمر السنة في عصره، فيبدأ المهمة من حيث انتهى السابقون بكمال الوعي والاستيعاب والإحساس بالمسؤولية، وكانت الجهود – وهي مفرقة خلال عقود ولأعلام كثر – كأنها في مرحلة زمنية واحدة ومن شخص واحد.

وبهذا تكون السنة النبوية قد عرفت بموجب ذلك تطوراً خاصاً من حيث الخدمات، جعل البحث العلمي المتعلق بها من أنشط البحوث وأقواها، وأكثرها نضجاً وثراءً، حتى عد علم الحديث من العلوم التي نضجت واحترقت كما يقال.

وإذا انتهى الدرس الحديثي إلى هذا العصر فإنه قد أخذ سمات أخرى تنم عن مزيد من النضج والرسوخ حين صار الاشتغال به من خلال مجاميع وهيئات ومراكز بحثية رصينة ورائدة تتغيى أخذ المشعل ومواصلة السير واللحاق بالرواد.

ولا نشك في أن مركز ابن القطان للدراسات والأبحاث في الحديث الشريف والسيرة العطرة، وقبله الرابطة المحمدية للعلماء وهي الأصل الحاضن والأم الولود من الحلقات العلمية البارزة في هذه السلسلة الشريفة، وهما يستحقان كل التنويه والتقدير والتشجيع.

ولا نتردد في الجزم بأن تنظيم مركز ابن القطان لهذه الندوة المباركة: "المدرسة الحديثية بالمغرب والأندلس: الإمام ابن القطان نموذجاً" يعكس الوعي الواضح بشرف هذه الوراثة العلمية ،

والإحساس بضرورة الاندراج في سلك من خدموا السنة المطهرة من خلال الأساليب الناضجة والمشاريع الطموحة.

فله منا خالص الشكر والتقدير والامتنان، مع الابتهال إلى الله تعالى بأن يشمله والقائمين عليه بمزيد من التألق والتوفيق؛ إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

ب- بيان موضوع البحث وتحديد إشكاليته الرئيسية:

هذا، واعتباراً لما سبق، واستيعاباً لكل هذه المعطيات، حرصت أن يكون موضوع مداخلتي ذا صلة وثيقة بها، وفي تجاوب تام مع مقتضياتها، وذلك حينما اخترت له عنوان: "أي مشروع حديثي للحافظ ابن القطان الفاسي؟" .

وقصدي بذلك النظر فيما خلفه هذا العالم الجليل من مصنفات وآثار، وإبراز خلفيتها الفكرية والتصورية، والتنقيب عن الهواجس العلمية التي سيطرت عليه وتحكمت في مسار البحث أو البحوث المتعلقة بالسنة النبوية لديه، ومن خلال ذلك عن ملامح المشروع العلمي الحديثي الذي تلتقي حوله كتاباته وجهوده، أي التوجه العام الذي تنتظم سائر أعماله تحته وفي إطاره.

وكل ذلك مبني عندي على الاعتقاد بأنه ما من عالم في مرتبة ابن القطان إلا واشتغل في إطار برنامج علمي واضح المعالم والحدود، طموح في أهدافه وغاياته، يرسم الخطى نحو مستقبل أفضل للعلم الذي يشتغل به في إطار المراعاة الدقيقة للتأثيرات والتحولات الزمانية والمكانية المحيطة بذلك.

وتجسد مؤلفات علماء الإسلام ولا سيما أهل الحديث التي كانت أشبه بالموسوعات هذه الرؤية المستقبلية الطموحة البعيدة المدى، الواسعة الآفاق ، وذلك بما حملته من مضامين صحيحة، وما قامت عليه من مناهج قوية ومتينة.

ولا نعدم في الوقت ذاته تصريحات من أصحابها تؤكد حضور هذه الأهداف لديهم ومصاحبتها لهم أثناء التأليف؛ فالإمام مسلم – رحمه الله – على سبيل المثال قال حينما انتهى من تأليف صحيحه: "لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة فمدارهم على هذا المسند"[1].

وها هو الكتاب بين أيدينا اليوم يشكل مداراً لكل المسلمين بعد مرور ألف ومائتي سنة وليس مائتي سنة فقط، وهو بالتأكيد باق على هذا النحو إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ومن قبله صحيح الإمام البخاري – رحمه الله – بنفس الرؤية والتخطيط، فقد قال عنه بعد الانتهاء من تأليفه: "صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة بيني وبين الله تعالى"[2].

فأراده حجة مفتوحة في اتجاه مستقبل لا نهاية له؛ فكان كذلك، إذ هو من وقت تأليفه عمدة لكل المسلمين لا يعلوه كتاب إلا كتاب الله، وسيبقى كذلك إلى يوم الدين؛ لأنه ليست هناك إمكانية لأي بديل حتى ولو افترضنا وجود القادر عليه بعد انتهاء عصر التدوين.

وارتباطاً بهذا الأمر نجد كثيراً من العلماء اشتهروا بكتاب واحد من بين كتبهم كالبخاري بجامعه الصحيح، ومسلم بمسنده الصحيح، وأحمد بمسنده، وابن خلدون بمقدمته، وذلك رغم وجود

---

(1) سير أعلام النبلاء للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748 هـ) بيروت مؤسسة الرسالة ، ط. الثالثة ، 1405 هـ/ 1985م (12/ 580) .

(2) تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل لابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن الشافعي ، ت 571 هـ، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، بيروت ، دار الفكر، 1995 (52/ 72) .

مؤلفات أخرى لهم ؛ والسبب هو أن كل واحد من هذه الكتب يحمل مشروعاً علمياً كبيراً يتجاوز لا محالة إطاره الزماني والمكاني.

ولأجل ذلك كان الواجب أن لا تقاس أقدار العلماء بمدى تمكنهم ورسوخهم فقط، وإنما بالنظر إلى وجود هذا الأمر كذلك، أي بنوعية وحجم المشاريع العلمية التي كانوا يتصورونها ويشتغلون بها.

ولأن من أهم ميزات هذه المشاريع كونها تفتح المجال واسعاً لمواصلة البحث في القضية وانخراط الباحثين فيها، فإننا نجد عمل الإمامين البخاري ومسلم – رحمهما الله – قد فتح الباب على مصراعيه أمام محاولات أخرى سارت في نفس الاتجاه سمي بعضها مستدركاً وبعضها الآخر إلزاماً، وهكذا.. [1].

الأمر الذي يدل على أن علم العالم إما أن يكون خاصاً به لا يتعداه ولا يتيح إمكانية الاشتراك معه أو الانخراط فيما اشتغل به، أو يكون للناس وللأمة ولسائر الباحثين؛ وذلك حينما يكون مشروعاً علمياً وليس مجرد مؤلف علمي .

واليوم، وبعد أن عرفت البشرية هذا التطور الهائل في كل الميادين، ترسخت قناعة تامة بأن البحث العلمي لا يتصور نجاحه إلا من خلال إقامة هيئات علمية ومؤسسات بحثية تقوم بتوجيه الدراسات فيها على أساس البرامج المدروسة والمشاريع المؤسسة على رؤية مستقبلية وتخطيط دقيق.

بيد أننا حينما ننسب إلى هؤلاء العلماء مثل هذه المشاريع والرؤى لا نعني بذلك أنهم عنوا ببيان كنه مشاريعهم وعرض مضامينها ومكوناتها.

---

[1] يشار هنا على سبيل التمثيل إلى مستدرك الحاكم النيسابوري (ت 405 هـ) على الصحيحين والإلزامات للإمام الدار قطني (ت385هـ) .

فلو أن الأمر كان هكذا مبيناً بما فيه الكفاية لكنا إذن في غنى عن بحث ذلك في أعمال ابن القطان الذي هو أحد هؤلاء.

ولذلك نجدنا أمام مطلب شاق وجسيم، ومسؤولية خطرة، ونحن نروم الكشف عن هذا الأمر ، قصد إماطة اللثام عن مكنونه وخفاياه.

على أن في طرح هذا السؤال – الإشكال بقولنا "أي مشروع حديثي للحافظ ابن القطان الفاسي؟" غرضاً آخر لا ينحصر فقط في محاولة ربط الحاضر بالماضي والعمل على توطيد الجهود وضمان تسلسلها وتماسكها، وإنما يتمثل أيضاً في محاولة تصحيح مسار البحوث العلمية، وتعديل وجهتها نحو الأفضل، ولا سيما حينما يتعلق الأمر بنوابغ العلم وعمالقة الفكر في هذه الأمة المباركة، حذراً من أن تنجرف تلك البحوث نحو التمجيد والإطراء وذكر المناقب، مقتصرة على ذلك غير متجاوزة له إلى ما هو مفيد وإيجابي في اتجاه ما يخدم البحث العلمي وإرقاء وتطويراً.

ج – معالم مشروع ابن القطان الحديثي:

يتبين إذن من خلال ما سبق أن المقصود الأساس من هذا العرض هو قراءة خاصة في شخصية ابن القطان وآثاره العلمية، نستكنه من ورائه حقيقة برنامجه العلمي، وتخطيطه المستقبلي لخدمة السنة النبوي، وتصوره لأفضل طريقة لمواصلة الجهود السابقة في هذا الباب.

وفي سياق التعرف على ذلك نذكر أولاً بأن ابن القطان تميز بحس نقدي فريد أهَّله لأن يكون في مجال علوم السنة على وجه الخصوص – بما هو موضوع هذه المداخلة – من أهل الاجتهاد في قواعد الحديث النظرية وفي صناعته أيضاً نظرياً وتطبيقياً.

وقد انبثقت عن هذه الخاصة مجموعة من المعالم المنهجية في مشروعه نعرض منها أربعة معالم على الشكل الآتي:

المعلم الأول: تتسم شخصية ابن القطان بميل كبير إلى التجديد والإبداع والاجتهاد بصورة ترتكز على مبدأين اثنين، الأول : عدم التسليم بكل شيء، والآخر: ضرورة إعادة النظر في كل ما هو موجود من القواعد التأصيلية من جهة، وكذا ما ينبثق عنها من الأحكام النقدية المتعلقة بالأحاديث من ناحية أخرى، وتلك أهم سمات الناقد البصير ؛ ولذلك ركز عليها مترجموه كثيراً عند إيرادهم لترجمته، فقد وصفه ابن عبد الملك المراكشي الذي هو تلميذ تلامذته، ت 703 هـ، بأنه كان ذاكراً للحديث، مستبحراً في علومه، بصيراً بطرقه، عارفاً برجاله، عاكفاً على خدمته، ناقداً مميزاً صحيحه من سقيمه[1].

ووصفه الذهبي (ت 748 هـ) – وقد كان معجباً به غاية – بقوة الذكاء، وسيلان الذهن، والبصر بالعلل[2].

وهنا يأتي كتابه الفذ الشهير "بيان الوهم والإيهام" الذي يمثل بحق سبقاً في نقد أحاديث الأحكام وبيان عللها، وهو خدمة عظمى للفقه الإسلامي تبعه فيه آخرون بعده منهم الزيلعي (ت 762 هـ) في نقده لمصادر الحنفية، وابن حجر (ت 852 هـ) لمصادر الشافعية.

كما أن الكتاب كان رائداً في المزج بين بيان القواعد النظرية وتطبيق الصناعة الحديثية، وما كان الأمر كذلك في السابق؛ إذ كان تعليل الأحاديث عند العلماء عملاً لا يلتفت معه إلى القواعد بحثاً أو تأصيلاً أو ما شابه.

---

(1) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الملك المراكشي ، تحقيق: د. محمد بن شريفة ، مطبوعات الأكاديمية الملكية المغربية ، السفر الثامن (1/ 306) .

(2) سير أعلام النبلاء (22/ 307) .

ولهذا كانت مقدمة هذا الكتاب على وجه الخصوص من أهم الكتابات في قضايا المصطلح الحديثي، وهي تفوق من نواح كثيرة مقدمة عصرية ابن الصلاح (ت 643 هـ) المشهورة المتداولة بكثرة في هذا الباب.

هذا ومما يؤكد رسوخ هذه الصفة في شخصية ابن القطان أنه لم يكن له هذا الكتاب فقط، وإنما كانت له أعمال أخرى في نفس الاتجاه، ومن ذلك رسالة في منع المجتهد من تقليد المحدث في تصحيح الحديث لدى العمل، وله أيضاً انتقاد على ابن حزم في المحلى في قضايا تتعلق بعلم الحديث.

وقد ترتب عن هذا التميز الملحوظ في شخصيته أن عينه المنصور في منصب قراءة الحديث بين يديه، فنجح بسبب ذلك في تشكيل مدرسة حديثية فقهية متفردة مكونة من بضع وثلاثين تلميذاً .

والمعلم الثاني: اتجاهه إلى التصنيف في جمع الصحيح من الحديث بناءً على نظرياته هو واجتهاداته، وهذا المعلم يكمل السابق ويعطيه بعده الحقيقي، وإلا فإن من يقتصر على نقد الآخرين لا يؤسس في حقيقة الأمر شيئاً، اللهم إلا إذا اقتحم ميدان الفعل وأنجز ما يراه على أرض الواقع مظهراً بذلك حقيقة رؤيته ومواقفه.

وفي هذا الإطار قام بتأليف بعض الكتب هي في غاية الأهمية، نذكر منها كتابه الشهير : "النظر في أحكام النظر بحاسة البصر" الذي كان في الحقيقة جمعاً للأحاديث النبوية في هذا الباب أي النظر وأحكامه الشرعية مع بيان درجتها، ومما قاله في المقدمة مبيناً منهجه وطريقته فيه: "ونلتزم فيه من الخبر الحديثي ذكر الأحاديث الصحاح بغير إسناد، وما روي فيه عند المحدثين نظر أذكره بإسناد وأنبع على ما ينبغي التنبيه عليه من أمره ، وإنما أفعل ذلك إذا لم يكن دخيلاً في الباب، أما

إذا لم يكن من الباب فقد أكتفي بالإشارة إليه، وما كان من الحديث في الباب ضعيفاً أقتصر على ذكر المبنى وموضع العلة من الإسناد.." [1].

وهكذا يكون الكتاب – وهو مطبوع ولله الحمد – مصدراً فريداً وجامعاً في هذا الباب لا يستغنى عنه، وذلك بما تقصاه من الأحاديث التي لها صلة بالموضوع بكيفية تستوعبه، ثم بما عني فيه من بيان درجاتها وأوصافها حسب معايير النقد الحديثي الدقيق.

وله في هذا الاتجاه كذلك تصنيف آخر جمع فيه أحاديث في فضل التلاوة والذكر، لا شك أنه صدر فيه من نفس الورد.

وبناءً على ذلك نقول إنه لو سار الباحثون على هذا المنوال في بحث القضايا المختلفة المتعلقة بالمجتمع وأسئلته واستفساراته لتم استيعاب كل الاحتياجات في هذا المجال، بهذه الكيفية التدريجية التي من شأنها أن تساعد على الوصول إلى الهدف بسهولة ويسر.

وهناك مصنف آخر له هو بالتأكيد أوسع وأشمل مما سبق جميعاً، رام فيه جمع صحيح الحديث بحذف الأسانيد، وهو كتاب لم يصل إلينا ولا نعرف عنه أكثر من كونه في عشرة مجلدات وأنه كمل منه كتاب الطهارة والصلاة والجنائز والزكاة، ومع ذلك نستطيع الجزم بأنه – ولو على مستوى الفكرة فقط – عمل رئد وشكل رائع من أشكال تطوير المشروع الذي شغل باله وملأ فكره، بل وكان الشغل الشاغل لكثير من المحدثين خلال عصور طويلة.

وأما المعلم الثالث: فهو التوجه إلى أمهات الكتب الحديثية المشهورة أو بعضها على الأقل – ولا سيما ما اختص منها باعتبارات منهجية مميزة – بالدراسة والتعقيب والعناية، سعياً إلى تقديم مادة حديثية مدروسة لا على أساس جهد مستقل أو مستأنف وإنما بناءً على الاستفادة من جهود

---

[1] كتاب النظر في أحكام النظر بحاسة البصر ، طنطا ، دار الصحابة للتراث ، ط 1: 1414 – 1994 (ص 13) .

أعلام هذا الشأن ونقاده المبرزين ، وهنا نذكر كتابه المسمى: "نقع الإقلال والفوائد والعلل في الكلام على أحاديث السنن لأبي داود".

واختياره لهذا الكتاب على وجه الخصوص راجع على ما يبدو إلى أهميته في باب أحاديث الأحكام من حيث الشمول والاستقصاء؛ إذ هو أم الأحكام كما كان يسميه الحافظ ابن حجر، ولهذا كان الإمام الغزالي يقول إن القرآن الكريم وسنن أبي داود كافيان للمجتهد.

وإلى ما كان له كذلك من تميز في مجال الترتيب والتبويب حتى كان معتمد الفقهاء والمجتهدين بكيفية تفوق بكثير أي كتاب آخر عدا الصحيحين.

ثم هو من حيث تنقيح الأحاديث المخرجة يفوق غيره من كتب السنن المشهورة ويذكر قبلها من حيث المرتبة .

وهكذا يكون بناء عمل يتوخى جمع مادة حديثية انطلاقاً من كتاب من هذا المستوى وجعله قاعدة نتوسع من خلاله في كتب أخرى قصد الإضافة والإكمال أفضل من عمل ينطلق من النظر في كل المصادر الحديثية، ويجعل قاعدة النظر واسعة متشعبة بحيث تعطل العمل أو تعوقه على الأقل.

وهذا ملحظ منهجي هام لا بد للباحثين من استلهامه في كل مشروع يهدف إلى جمع أحاديث السنة الشريفة.

وأما المعلم الرابع: فهو بناء تصور جديد يصحح السائد في طريقة التعامل مع السنة النبوية والسعي إلى الانتقال إلى وضع جديد في هذا الباب استثماراً لما سبق من جهود كبيرة تم فيها التوجه إلى السنة النبوية والتركيز عليها في مقابل ما كان سائداً من الجمود على الفقه المذهبي الضيق.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ابن القطان توفق إلى حد كبير في الاستفادة من الجهود السابقة وعرف كيف يستثمر التراكم الذي حصل في مدة وجيزة في هذا المجال، وليس في إمكان أي أحد أن يفعل ذلك؛ لأن الأمر في حقيقته مقصور على النابهين والنوابغ.

فقد عرفت المرحلة التفاته قوية إلى السنة النبوية تحققت فيها نهضة حديثية متميزة وحدث فيها من الاهتمام بالحديث النبوي ما طال العهد به في السابق، وعن هذا الأمر يتحدث الأستاذ محمد المنوني فيقول: "ازدهر الحديث في هذا العهد ازدهاراً لم يكن له من قبل، وقد استمد نهضته من اهتمام الموحدين به اهتماماً كبيراً ظهر في استدعائهم للمحدثين من الأندلس وأمرهم بتدريسه إلى جانب المحدثين المغاربة"[1].

واعتبر العلامة السيد إبراهيم بن الصديق – رحمه الله – من مظاهر ازدهار الحديث في عصر الموحدين كثرة شيوخ ابن القطان في الحديث سماعاً وإجازة، وهم عنده في برنامج ألفه بنفسه ونقل منه ابن عبد الملك في الذيل والتكملة[2].

وقد تمخضت هذه العناية عن ثروة عظيمة من المؤلفات الحديثية ذات الطابع التأصيلي المرتبط بأمهات كتب السنة، الصادر عن وردها والسائر على منوالها.

وأشهر من أسهم في هذا الباب بحظ وافر هو العلامة الجليل عبد الحق الإشبيلي (ت 571 هـ) الذي أثرى المكتبة الحديثية بعدد هائل من المؤلفات المفيدة والنافعة، والتي كان منها ما هو أشبه بالموسوعات وذلك ككتبه الثلاث المشهورة في الأحكام : الكبرى، والوسطى، والصغرى.

---

(1) د. محمد المنوني : الآداب والعلوم والفنون على عهد الموحدين، ط. الثانية (ص 47) .

(2) علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن بن القطان الفاسي، الدكتور إبراهيم بن الصديق ، المغرب ، وزارة الأوقاف 1415هـ - 1995 م (1/ 251) .

وله أيضاً كتاب الجامع الكبير الذي جمع فيه أحاديث الكتب الستة (والمقصود بها الخمسة مع الموطإ) وأحاديث من مسند البزار وغيره، وضمنه الأحاديث الصحيحة وبعض المعتل الذي تكلم عنه وبينه، وهو في عشرين مجلداً.

وله كذلك المعتل من الحديث في ستة مجلدات.

ومن تآليفه أيضاً الجمع بين الصحيحين.

ثم كتاب المرشد الذي جمع فيه حديث صحيح الإمام مسلم كله وما زاد الإمام البخاري عليه في صحيحه وأضاف إلى ذلك أحاديث صحاحاً وحساناً من سنن أبي داود والنسائي والترمذي والموطإ[1].

وله أيضاً مختصر البخاري.

وهذه المؤلفات عرفت انتشاراً واسعاً في الأوساط العلمية آنذاك وكان عليها من لدن الفقهاء والمتكلمين والأصوليين خاصة إقبال كبير، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن ابن القطان هو نفسه تخرج بهذه الكتب وتأثر بهذا التوجه لا محالة.

ولا شك أن تصديه لنقد كتاب الأحكام الوسطى في بيان الوهم والإيهام هو بوجه من الوجوه إعجاب منه به وتأثر لا مرية فيه، وبتأمل كلام ابن القطان عن هذا الكتاب الذي بين فيه مكانته ومنزلته يتبين ما كان له نحو الكتاب من الإجلال والتقدير، وها هو نص كلامه كما جاء في المقدمة: "وبعد: فإن أبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي ثم الإشبيلي – رحمة الله عليه – قد خلد في كتابه الذي جمع فيه أحاديث أحكام أفعال المكلفين، علماً نافعاً، وأجراً قائماً، زكا به

---

[1] انظر الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون إبراهيم بن علي بن محمد، ت 799 هـ، بيروت ، دار الكتب العلمية (ص 176) .

عمله، ونجح فيه سعيه، وظهر عليه ما صلح فيه من نيته، وصح من طويته، فلذلك شاع الكتاب المذكور وانتشر، وتلقي بالقبول، وحق له ذلك، لجودة تصنيفه، وبراعة تأليفه واقتصاده وجودة اختياره، فلقد أحسن فيه ما شاء وأبدع فوق ما أراد، وأربى على الغاية وزاد ، ودل منه على حفظ وإتقان، وعلم وفهم واطلاع واتساع ؛ فلذلك لا تجد أحداُ ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية، إلا والكتاب المذكور عنده، أو نفسه متعلقة به، قد حداهم حسن تأليفه إلى الإكباب عليه وإيثاره، وخاصةً من لا يشارك في طلبه بشيء من النظر في علم الحديث، من فقهاء ومتكلمين وأصوليين ؛ فإنهم الذين قد قنعوا به، ولم يبتغوا سواه"[1].

وعلى هذا الأساس نعتقد أن رؤية ابن القطان لنوع الخدمة التي تحتاجها السنة النبوية في وقته بناها على أسس قوية وإجراءات متجانسة يكمل بعضها بعضاً وتتوقف كل واحدة منها على الأخرى.

وهذا أمر يحتاج إلى وقفة بل وقفات طويلة ومتأنية يناط بها استخراج الكثير الكثير مما يستفيده الباحثون والدارسون في هذا المجال ، وهو ما لم يسهم فيه هذا العرض إلا بقدر يسير اقتصر معظمه على التنبيه ولفت الانتباه.

د – مرتكزات مشروع ابن القطان الحديثي:

بعد التطرق إلى معالم المشروع الحديثي عند الحافظ ابن القطان ننتقل الآن إلى تحديد المرتكزات التي يتأسس عليه هذا المشروع، وذلك لاستكمال عرض الصورة من شتى النواحي، واعتقاداً بأنه لا نجاح لأي عمل مهما كانت أهدافه وغاياته بدونها.

---

[1] بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام للحافظ ابن القطان الفاسي (ت 628 هـ) ، دراسة وتحقيق : د. الحسين آيت سعيد، الرياض – دار طيبة، ط 1: 1418 – 1997 ، مج 2: (ص 7 – 8) .

وتتلخص هذه المرتكزات في الأمور الأربعة الآتية : التجديد، والتحقيق، والتوثيق، والتدقيق.

هذه المرتكزات هي التي جعلت ابن القطان – رحمه الله – صاحب آراء خاصة، وأفكار مستقلة، ومؤسس مدرسة اجتهادية إبداعية في ميدان الحديث وعلومه الذي عرف بعد ذلك تقليداً وجموداً طال أمده إلى عصرنا الحالي.

ميزة هذه الأفكار وتلك الآراء الأساسية هي أنها مجددة ومجودة وذلك بما استندت إليه من التحقيق المعمق، والتدقيق البالغ، الملحوظ منذ الوهلة الأولى لقراءة كتبه ومؤلفاته.

وبهذا يكون ابن القطان قد فقه نوع الخدمة التي تحتاجها السنة في عصره، مثله في ذلك مثل الرواد الأوائل من علمائها الذين كانوا يتوارثون خدماتها على النحو الذي تتطلبه، جيلاً عن جيل من مختلف البلاد الإسلامية والمراحل التاريخية، ومع ذلك لكأنهم شخص واحد، وفي زمن واحد.

خلاصة بأهم النتائج

نسوق هنا بعد هذه الجولة المقتضبة في فكر ابن القطان وآثاره العلمية خلاصة لأهم ما تم التوصل إليه من نتائج، ختاماً لهذا الغرض، وتنبيهاً للباحثين على ما ينبغي استفادته في مثل هذا المقام، وهي:

1. لابن القطان مشروع حديثي واضح المعالم والأسس يدل على اشتغاله في هذا الباب بوعي ورؤية ومنهج.
2. التجديد الذي كان ديدن ابن القطان كان يوظفه لاستكمال خدمات علماء الحديث للسنة النبوية استئنافاً أو نقداً بنّاءً.
3. لآراء ابن القطان الحديثية أهمية كبيرة جداً، ومع ذلك فإن هذه الأهمية لا تتمثل فيها في حد ذاتها ؛ فقد تعرض بعضها للنقد والتوهيم، وإنما تتمثل في سداد المنهج الذي بنيت عليه، وهي ما يحتاجه الدارسون في بحوثهم العلمية بشكل عام، وفي الدراسات الحديثية على وجه الخصوص.